عربية وعالمية

لآخر الأخبار العربية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/International

مقتل 13 طفلاً في حريق بمدرسة إسلامية في ميانمار

يانجون ـ د.ب.أ: أعلنت الشرطة في ميانمار أن 13 طفلا لقوا حتفهم في حريق شب بمدرسة دينية إسلامية في مدينة يانجونامس. وقال أحد رجال الشرطة ان جميع الضحايا من الأطفال الذكور الذين يدرسون في المدرسة، بينما نجا 70 طفلاً آخرين من الحريق. وفي الوقت الذي استبعدت فيه السلطات المحلية وجود شبهة جنائية وراء الحريق، أعرب مقرر الأمم المتحدة الخاص بشؤون حقوق الإنسان في ميانمار، توماس أوخيا كوينتانا عن «مخاوف جدية» من انتشار العنف ضد المسلمين على يد البوذيين في البلاد، مطالبا الحكومة بـ «خطوات جريئة» للتصدي لهذا الاتجاه المخيف على حد وصفه، كاشفا عن تلقيه تقارير تفيد بتورط الدولة في بعض أعمال العنف، ومعربا عن قلقه من «الرهبان البوذيين أو مؤيديهم الذين ينشرون خطاب الكراهية علنا .

ولي العهد السعودي يستقبل قائد القيادة المركزية الأميركية

السعودية تؤجل الاحتفال بمهرجان «الجنادرية» بسبب وفاة شقيق خادم الحرمين

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع مستقبلا قائد القيادة المركزية الأميركية جي أوستن في الرياض امس (واس)

الرياض ـ د.ب.أ: عقد صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن عبدالعزيز ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع أمس جلسة مباحثات مع قائد القيادة المركزية الأميركية الجنرال جي أوستن، أمس بحثا خلالها الأمور المشتركة. وذكرت وكالة الانباء السعودية الرسمية (واس) أمس أن الأمير سلمان بن عبدالعزيز استقبل في مكتبه بالرياض أمس قائد القيادة المركزية الأميركية الفريق أول جي أوستن والوفد المرافق له.وأضافت «واس» ان الجانبين بحثا خلال الاستقبال الأمور ذات الاهتمام المشترك.

وأوضحت أن المسؤول الأميركي قدم لولي العهد التعازي في وفاة (نائب رئيس الحرس الوطني السابق) الأمير بدر بن عبدالعزيز آل سعود شقيق خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز، الذي توفي أمس الأول.

في هذا الوقت، أعلنت اللجنة السعودية العليا للمهرجان الوطني للتراث والثقافة (الجنادرية) عن تأجيل الحفل الخطابي والفني للمهرجان والمتضمن أوبريت الجنادرية الذي كان مقررا تقديمه اليوم إلى وقت لاحق، وذلك لوفاة الأمير بدر بن عبدالعزيز.

وكان من المقرر ان يرعى خادم الحرمين الشريفين انطلاق فعاليات «الجنادرية» بحضور عدد كبير من المسؤولين وكبار الشخصيات والمفكرين من داخل وخارج المملكة العربية السعودية.

كما أعلنت اللجنة أن الفعاليات المقامة في قرية الجنادرية ستبدأ في استقبال زوارها اعتبارا من بعد غد وفق البرنامج المعتاد.

من السجن إلى القصر: تجربة الإخوان المسلمين في الحكم (1 ـ 2)

د.محمد محيي الدين حسنين

خلال العامين الأخيرين سعى قادة «الاخوان المسلمين» في مصر للوصول الى سدة الحكم مستفيدين من الظروف السياسية التي ساعدتهم في تحقيق ذلك بدءا من فتح السجون وتغير صفة الجماعة من جماعة محظورة الى اعتبارها إحدى القوى الوطنية الفاعلة على الساحة السياسية.

ومع أن «الجماعة» كانت تعلم يقينا أن أوضاع مصر الاقتصادية والسياسية مرتبكة نتيجة تداعيات ثورة 25 يناير 2011 بالاضافة الى الارث الثقيل الذي خلفه حكم مبارك، إلا أنها قبلت الرهان ودفعت بكوادرها الى الانتخابات النيابية والرئاسية وبمناصريها الى الميدان ومن ثم تمكنت من الحصول على الأغلبية في البرلمان هي وحزب النور السلفي وتمكنت من وصول أحد قياداتها الى قصر الرئاسة مع وعود بالرفاهية المنتظرة والأمن والأمان الذي لم يتحقق حتى الآن في نظر الكثير من المراقبين في الداخل والخارج.

وخلال الاسابيع القليلة الماضية خرجت الجماهير الغاضبة للميدان لتؤكد أنها غير راضية عن أداء الاخوان المسلمين في السلطة التنفيذية ومن قبله عن أدائهم في السلطة التشريعية والدعوة الى عصيان مدني شمل عددا من المحافظات على رأسها محافظات القناة ورغم ما قيل من دفوع قدمها كوادر الجماعة وهي كثيرة ومكررة، إلا أنهم مازالوا متهمين في عين رجل الشارع عن التردي الاقتصادي والسياسي وغياب الأمن، وربما كانت تلك المظاهرات فرصة للتوقف ومحاولة تقديم تقييم موضوعي لما يحدث في التجربة الاولى للاخوان المسلمين في الحكم والتي شابها العديد من الاخطاء الكبرى والتي تصل الى حد اعتبارها خطايا سياسية واستراتيجية ارتكبتها الجماعة بسبب الطبيعة الخاصة لتكوينها وتاريخها وأيديولوجياتها، أو لأسباب أخرى نتيجة الظروف التي أحاطت بها خلال الفترة الانتقالية والتي اتخذت فيها «الجماعة» قرارات براجماتية من وجهة نظرها لكنها أفقدتها البعد الاستراتيجي والسياسي المناسب لحركتها.

فقد خرجت قيادات جماعة الاخوان المسلمين من السجن خلال ثورة 25 يناير لتتبوأ مقاعد برلمانية في السلطة التشريعية ثم تصل الى القصر الرئاسي على جناح «حزب الحرية والعدالة» الذراع السياسية للجماعة، والذي لم يتوافر له برنامج سياسي واضح أو استقلالية حقيقية فمعظم أعضائه من الجماعة، كما أنه يستمد أصوله وفلسفته منها وهي جماعة ذات توجه دعوي ما فتئت طوال تاريخها تقول ان أعضاءها «دعاة وليسوا قضاة» وانها غير راغبة في السلطة أو ساعية اليها، وان ما يهمها هو أن تأتي حكومة تراعي حق الله والمواطن.

ولعلنا يجب أن نعترف بأن جماعة «الاخوان المسلمين» كانت في صفوف المعارضة طوال الثمانية عقود الماضية تمثل معارضة حقيقية أرهقت النظم السابقة، إلا أنها كانت ومازالت تعاني من القصور الذي تعاني منه الاحزاب الصغيرة وأحزاب المعارضة في الانظمة الاستبدادية والتي لا تأمل في الوصول للحكم وبالتالي أغفلت تكوين رؤية واضحة وبرامج محددة وبدائل يمكن تطبيقها عند وصولها للحكم، ومن ثم دخل قياداتها الى معترك السلطة وليس معهم إلا «مشروع النهضة» الذي تبين فيما بعد انه مجموعة من الافكار والخطوط العريضة التي تحتاج الى دراسات طويلة كي تتحول الى برامج يمكن تطبيقها، ودخلت الدولة معهم الى مرحلة من التجربة والخطأ وإصدار قوانين وقرارات يثبت عدم صحتها فتتراجع عنها السلطة ومن ثم تهتز هيبتها أو ترفض تغييرها فيشتعل الشارع بالمعارضة والعنف.

وتزامن غياب الرؤية وعدم وجود خطة مستقبلية لمعالجة المشاكل العاجل منها والآجل مع وجود نقص ملحوظ في الكوادر المؤهلة تقنيا وسياسيا والقادرة على الإمساك بمقادير البلاد والخروج بها من تلك الحالة المتردية التي تعيشها، والسبب في ذلك أمران رئيسيان: الاول هو رفض الجماعة الدفع بعدد من الكفاءات غير المنتمية لها أو التي تختلف معها في الايديولوجيات وهم كثر في مصر تطبيقا لمبدأ الولاء التنظيمي.

أما السبب الثاني فيتمثل في غياب الكفاءات الكافية داخل تنظيم الجماعة ومن ثم استعانت بوزراء أقل ما يقال عنهم إنهم غير أكفاء لإدارة المرحلة وغير قادرين على اتخاذ قرارات جريئة تنقذ البلاد من مشاكلها الآنية والعاجلة، ناهيك عن القرارات المستقبلية.

وهنا يبرز التساؤل: هل آن لجماعة الاخوان المسلمين أن تقوم بعملية تقييم ذاتي تقوم فيه بدراسة تجربتها وتعديل مسارها قبل أن يفوت الوقت وتخرج نهائيا من الساحة وتفقد الفرصة الذهبية التي أعطاها الشعب إياها، لاسيما أن الشعب بدأ يفقد صبره عليها وقد تؤدي الظروف خاصة الاقتصادية الى ما لا تحمد عقباه، وعندها لن ينفع الصوت العالي أو حشد الأنصار، لأن المشكلة تكون قد وصلت الى باب وعائلة كل مواطن.

وللحديث بقية..

● د.محمد محيي الدين حسنين

مقتدى الصدر: لا أمانع في زيارة الاتحاد الأوروبي وأميركا

بغداد ـ وكالات: أعرب الزعيم الشيعي مقتدى الصدر عن عدم ممانعته في زيارة الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة. وقال الصدر في مقابلة مع صحيفة «المدى» المستقلة أمس إنه لا يوجد «مانع من زيارة الاتحاد الأوروبي، بل إنني كلفت بعض الإخوة للعمل على إيجاد المقدمات لزيارة الاتحاد الأوروبي، وخصوصا في خضم المشاكل التي يقع فيها الشرق الأوسط، بل إنني أتمنى زيارة واشنطن لاسيما بعد خروج الاحتلال العلني، بيد أنني لا أريدها رسمية بمعنى أنني لا أزور الحكومة الأميركية، بل مؤسساتها وشعبها».

وأضاف: «إن حوار الحضارات يجب أن يبنى على المساواة وليس التعالي والتكبر، فلعل الأمم الغربية وحضاراتها تجعل لنفسها العطاء الأكبر في الثقافة، وهذا ما جعلها تعطي ولا تأخذ وبالتالي لن ينطبق عليه الحوار أصلا، بل هي الدكتاتورية والتفردية الثقافية، فنحن وإن جاز لنا الأخذ من حضارتهم الثقافية، إلا أننا يجب أن نعطيهم أيضا من حضارتنا لكي يكون الأمر عادلا». في غضون ذلك، توالت ردود الفعل السياسية في العراق حول رفض رئيس الحكومة نوري المالكي حضور جلسة الاستجواب التي دعا إليها رئيس مجلس النواب أسامة النجيفي للمرة الثالثة على التوالي. ونقل راديو «سوا» عن النائب عن «ائتلاف العراقية» خالد العلواني قوله «إن عدم حضور المالكي إلى البرلمان لأكثر من مرة لاستجوابه دليل على عدم احترامه ممثلي الشعب». وأوضح العلواني في بيان له أن «البرلمان هو الذي يصوت على الشخص الذي يتسلم منصب رئيس الوزراء من عدمه، وإننا حين طلبنا استضافة رئيس الوزراء في البرلمان لم يكن ذلك للهو أو التسلية، ولكن لأسباب أمنية مهمة تخص دماء أبناء الشعب العراقي».

من جانبها، أعربت جبهة الحوار الوطني التي يرأسها صالح المطلك عن رفضها موقف المالكي بعدم حضوره إلى جلسة مجلس النواب والخاصة باستضافته.

وقال الناطق الرسمي للجبهة حيدر الملا «إن دماء العراقيين ليست رخيصة ليترفع القائد العام للقوات المسلحة عن الحضور إلى جلسات مجلس النواب والخاصة باستضافته نتيجة التدهور الأمني في عدد من محافظات العراق». وأضاف الملا في بيان له «أننا نرفض موقف المالكي بصفته القائد العام للقوات المسلحة بعدم حضوره استضافة جلسة مجلس النواب، وكان الأجدر به الحضور إلى بيت الشعب لمناقشة الملف الأمني ومحاولة إيجاد حلول ناجعة وسريعة لمعالجة الإخفاقات في إدارة هذا الملف ومحاسبة المقصرين من القادة الأمنيين والعسكريين». إلى ذلك، أفاد إحصاء رسمي بأن أكثر من 400 عراقي بينهم عسكريون قتلوا أو جرحوا في أعمال أعنف بالعراق خلال مارس الماضي. وأوضح الإحصاء الصادر عن وزارات الصحة والداخلية والدفاع العراقية ان 163 شخصا قتلوا في هجمات مسلحة خلال الشهر الماضي هم 95 مدنيا و45 شرطيا و23 جنديا، فيما أصيب 256 عراقيا، هم 135 مدنيا و77 شرطيا و44 جنديا. وتعد هذه الحصيلة الأكبر منذ أغسطس 2010.

الرئاسة الفلسطينية تحمّل إسرائيل مسؤولية وفاة سجين فلسطيني و«حماس» تتوعدها

رام الله ـ وكالات: حمّل الرئيس الفلسطيني محمود عباس الحكومة الإسرائيلية المسؤولية عن استشهاد الاسير الفلسطيني ميسرة أبوحمدية في سجون الاحتلال الإسرائيلي، وذلك بسبب تعنتها وغطرستها ورفضها التجاوب مع الجهود الفلسطينية، وقال عباس ـ خلال اجتماع اللجنة المركزية لحركة فتح امس بمقر الرئاسة ـ «إننا فوجئنا باستشهاد الأسير أبوحمدية في سجون الاحتلال وهو يعاني من مرض عضال، ولقد حاولنا فيما مضى العمل على إطلاق سراحه لتأمين العلاج له ولكن الحكومة الإسرائيلية رفضت التجاوب مع جهودنا وإطلاق سراحه، ما أدى إلى استشهاده.

وأضاف «ان هذا يدل على تعنت الحكومة الإسرائيلية وبطشها وغطرستها خاصة ضد أسرى الحرية الموجودين في سجونها، وقد قدمنا احتجاجا لها ولكل المؤسسات الدولية وللعالم أجمع على هذا العمل، الذي سيدفعنا إلى الاستمرار في نضالنا من أجل تحرير الوطن والأسرى».

من جهته، قال المتحدث باسم الرئاسة نبيل ابو ردينة في تصريح صحافي «حذرنا اكثر من مرة ومنذ وقت طويل بان استمرار اعتقال الاسرى الفلسطينيين والاهمال الطبي المتعمد يؤديان الى تداعيات خطيرة جدا»، كما حذر من «استمرار القتل البطيء للاسرى الفلسطينيين في سجون الاحتلال الإسرائيلي»، داعيا الى إطلاق سراح جميع المعتقلين الفلسطينيين في السجون الإسرائيلية.

وقالت منظمة التحرير الفلسطينية ان «تعمد سلطات الاحتلال إهمال علاج الاسير أبوحمدية وعدم تقديم العلاج له يعد جريمة ضد الانسانية مع سابق الاصرار والترصد، وخرقا صريحا للقانون الدولي والبند 91 من اتفاقية جنيف على نحو خاص». وأضافت المنظمة «ما زلنا امام خطر شديد يحدق بالاسرى المضربين عن الطعام، وما زال هناك عشرات الحالات التي تعاني من أمراض مزمنة وبحاجة الى العلاج، ويتحتم على العالم التحرك العاجل على ضوء تدهور حالتهم الصحية». ودعت وزارة الاسرى الفلسطينية الى إضراب شامل اليوم احتجاجا على وفاة ابو حمدية الذي اعتقل عام 2002 وحكم عليه بالسجن المؤبد، وتوفي صباح امس في مستشفى سوروكا في مدينة بئر السبع بحسب مصادر فلسطينية وإسرائيلية.

جاء ذلك فيما توعدت حركة «حماس» بأن إسرائيل «ستندم» على ذلك، حيث قال المتحدث باسم الحركة سامي ابو زهري ان حماس «تتابع باهتمام وقلق كبيرين التطورات الخطيرة في السجون الإسرائيلية واستشهاد الاسير ميسرة أبوحمدية وتؤكد ان الاحتلال سيندم على استمرار جرائمه».

وقال رئيس نادي الاسير الفلسطيني لوكالة «فرانس برس» قدورة فارس ان «الاسير ميسرة أبوحمدية كان يعاني من مرض السرطان ورفضت إسرائيل كل الجهود الدولية لإطلاق سراحه»، محملا اياها مسؤولية وفاة أبوحمدية «بسبب رفضها الافراج عنه لعلاجه».

الى ذلك، قال محامي نادي الاسير الفلسطيني جواد بولس انه منذ تشخيص إصابته بالسرطان، فقد أبوحمدية الوعي مرارا كما فقد قدرته على الكلام بسبب تفشي الورم الى غدده الليمفاوية، وبحسب نادي الاسير، يوجد 25 أسيرا فلسطينيا في السجون الإسرائيلي يعانون من السرطان. وفي الخليل، تظاهر نحو 300 فلسطيني، حيث ألقوا الحجارة على قوات تابعة للجيش الإسرائيلي على مدخل البلدة القديمة، وأعلنت القوى الوطنية في المدينة ثلاثة أيام من الحداد.

وكانت مصلحة السجون الإسرائيلية قد أكدت في بيان لها امس نبأ وفاة ابوحمدية، مشيرة الى أنها كانت بدأت إجراءات لإطلاق سراحه المبكر بسبب حالته الصحية المتدهورة.

مشعل رئيسا للمكتب السياسي لـ«حماس»

غزة ـ أ.ف.ب: أعلن مصدر في حركة «حماس» ان قيادة الحركة اختارت مجددا خالد مشعل رئيسا للمكتب السياسي لحماس لاربع سنوات جديدة، وذلك خلال اجتماعها المنعقد في القاهرة مساء امس الاول. وقال مسؤول في «حماس» شارك في اجتماعات القاهرة طلب عدم ذكر اسمه انه «تم اختيار الأخ ابو الوليد (خالد مشعل) لرئاسة المكتب السياسي للحركة لولاية جديدة تستمر اربع سنوات»، واضاف المصدر نفسه «يجري الان اختيار اعضاء اللجنة التنفيذية التي ستعمل مع مشعل وجميعهم أعضاء في المكتب السياسي».

مصر: عبدالمجيد يطالب «الاستئناف» بصيغة تنفيذية لحكم إعادته لمنصبه و«الرئاسة» تؤكد أنه يصادم الدستور

القاهرة ـ وكالات: في الوقت الذي قدم النائب العام السابق المستشار عبدالمجيد محمود طلبا إلى قلم الكتاب في محكمة استئناف القاهرة لوضع الصيغة التنفيذية على الحكم الصادر بعودته لمنصبه، حتى يصبح واجب النفاذ، أكد المستشار القانوني لرئيس الجمهورية د.محمد فؤاد جاد الله إن النائب العام الحالي المستشار طلعت إبراهيم عبدالله سيظل باق في منصبه، لحين صدور حكم قضائي نهائي يقضي ببطلان تعيينه.

ونقلت صحيفة اليوم السابع عن جاد الله قوله أن الرئاسة تدرس حاليا حيثيات الحكم، لافتا إلى أن الحكم يصطدم بالدستور لوجود عائق دستوري يعطل الحكم.

وفي السياق ذاته، أكد النائب العام المساعد رئيس المكتب الفني بالنيابة العامة المستشار حسن ياسين، أن الحكم المتعلق بمنصب النائب العام، لايزال محل دراسة تمهيدا للطعن عليه أمام محكمة النقض في وقت مناسب طبقا للإجراءات المعتادة وذلك باعتبار أن النائب العام المستشار طلعت عبدالله مختصم في هذا الحكم بشخصه.

وأضاف المستشار ياسين في تصريح امس انه من المستقر عليه فقها وقضاء أن هذا الحكم غير قابل للتنفيذ إلا في حالتين، إما فوات مواعيد الطعن دون الطعن عليه، أو صدور حكم بتأييده من محكمة النقض (ثاني درجة)، مؤكدا أنه في غير هاتين الحالتين، فهو غير قابل للتنفيذ الفوري، ولا يجوز بأي حال أن يذيل بالصيغة التنفيذية، موضحا أن جميع القرارات الصادرة عن النائب العام المستشار طلعت عبدالله صحيحة قانونا لأن الحكم قابل للطعن عليه.

وفي المقابل، ناشد مجلس إدارة نادي مستشاري هيئة قضايا الدولة، المجلس الأعلى للهيئة عدم الطعن على الحكم المذكور وذلك تغليبا للمصلحة العليا للبلاد.

وأوضح مجلس إدارة النادي برئاسة المستشار محمد محمود طه في بيان له أن هذه المناشدة تأتي رغبة في تحقيق الاستقرار للبلاد، الذي لن يتأتى إلا باستقرار البيت القضائي، مؤكدا أنه من غير المقبول أن يكون منصب النائب العام عرضة لنزاع استمر على مدار شهور طويلة دون مبرر.

أدلة جديدة تدين مبارك والعادلي

وافق النائب العام المستشار طلعت عبدالله على قائمة بأدلة ثبوت جديدة في قضية قتل المتظاهرين المتهم فيها الرئيس السابق حسني مبارك ووزير داخليته حبيب العادلي و6 من كبار مساعديه من القيادات الأمنية السابقة، حيث تم الكشف عن هذه الادلة، وتدين الادلة الجديدة المتهمين في القضية وتكشف عن تورط آخرين، بعد تحقيقات اجرتها نيابة الثورة من خلال تقرير لجنة تقصي الحقائق، حيث من المقرر استعراضها عند بدء نظر اعادة محاكمة المتهمين بجلسة 13 ابريل الجاري.

النائب العام السابق استولى على 900 فدان و«الزند» على 2200

مسؤولون في عهد مبارك استولوا على 12 ألف فدان

تنظر محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة الثلاثاء المقبل أخطر قضية استيلاء على أراضي الدولة والتربح منها، قام بها مسؤولون بالنظام السابق ومسؤولون حاليون بمواقع حساسة استولوا على 12 ألفا و496 فدانا بمنطقة الحزام الأخضر في 6 أكتوبر بسعر 100 جنيه للفدان وحولوها إلى منتجعات وقصور ومبان ليبيعوا الفدان الواحد بأكثر من 10 ملايين جنيه حاليا بالمخالفة لأحكام القانون وقرارات الجمعية الزراعية في هذا الشأن.

ووفقا لما نشرته صحيفة «الشعب» المصرية فإنه من أبرز المتهمين في هذه القضية النائب العام السابق عبدالمجيد محمود والمخصص له 900 فدان، ورئيس نادي قضاة مصر أحمد الزند، ورئيسا جهاز أمن الدولة سابقا بالقاهرة والجيزة. وتكشف عريضة الدعوى ـ التي أوردتها «الشعب» والمقدمة إلى نائب رئيس مجلس الدولة برقم 67/21952 في يناير 2013 ـ أن المدعي وهو يعمل مهندسا ومديرا عاما بوزارة الإسكان والمرافق والتنمية العمرانية منذ 25 عاما كشف خلال عمله في التفتيش والمتابعة على القرارات الصادرة من الجهات الإدارية المختصة ومنها هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، بمستنداته الموثقة التي قدمها إلى هيئة المحكمة أنه فوجئ بقيام المدعى عليهم بتخصيص مساحات شاسعة من الأفدنة والتي تقدر مساحاتها 12 بألف فدان و496 فدانا بغرض استصلاحها وتهيئتها للزراعة طبقا لعقود التخصيص إلا أنها خصصت للمباني حيث قام المتهمون ببنائها.